

Distr.: Limited
1 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية

فيينا، ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً - استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

سحب القرعة

١ - افتتح رئيس الجلسة مناقشة البند ٢ من جدول الأعمال بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقدم عرضاً وجيزاً لإجراءات سحب القرعة وفقاً للفقرتين ١٤ و ١٩ من الإطار المرجعي. وذكر أن بطاقات القرعة التي تحمل أسماء الدول الأطراف قد وُضعت في الصناديق المناسبة بحضور أعضاء المكتب بغية توفير الوقت المخصص للجلسة. واستذكر الرئيس أنه يتعين على كل دولة طرف أن تكون قد أجرت استعراضاً واحداً على الأقل وثلاثة استعراضات على الأكثر بحلول نهاية كل دورة استعراض. واستذكر كذلك أنه يمكن للدول الأطراف التي يقع عليها الاختيار للاستعراض في السنة الثانية أن تمارس حقها في إرجاء العمل كدولة طرف مستعضة في السنة نفسها.

٢ - وبغية إرساء ممارسة متسقة لسحب القرعة في الدورات المقبلة، اتفق الفريق على ألا يُعاد اسم الدولة الطرف المسحوب بالقرعة للعمل كدولة مستعضة إلى الصندوق لسحب القرعة مرة أخرى إلا إذا طلبت الدولة الطرف المعنية ذلك صراحة. واتفق الفريق كذلك على أن تُسأل الدولة الطرف التي يسحب اسمها بالقرعة لإجراء أكثر من استعراض في السنة

020611 V.11-83386 (A)



نفسها ما إذا كان بوسعها القيام بذلك، قبل اعتبار نتيجة سحب القرعة نهائية. كما اتفق الفريق على أنه يجوز للدولة الطرف التي يجري اختيارها كدولة مستعرضة في إطار أكثر من عملية استعراض واحدة أن ترجئ العمل كدولة مستعرضة إذا وقع عليها الاختيار مجدداً لهذا الغرض في سحب القرعة الثاني أو سحب القرعة التالية.

٣- وجرى خلال سحب قرعة الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثانية سؤال كل دولة طرف مستعرضة أولاً عما إذا كانت تريد ممارسة حقها في إرجاء استعراضها إلى السنة التالية. وذكّرت الدول الأطراف المختارة للاستعراض بأنه يجوز لها طلب إعادة سحب القرعة مرتين على الأكثر دون تقديم مبررات. وأُتفق فيما يخص كل عملية إعادة سحب للقرعة على أنه يمكن للدول الأطراف أن تعيد سحب القرعة فيما يخص إحدى الدولتين المستعرضتين لها أو كليهما.

٤- وإذا اختارت الدول المستعرضة في السنة الثانية إرجاء الاستعراض، فإنه يمكن للدول التي ستستعرض في السنة الثالثة أن تحل محلها طوعاً.

٥- وكان من المرتأى أيضاً أن يُجري الفريق سحباً ثانياً للقرعة في جلسته السادسة من الدورة، يوم الأربعاء ١ حزيران/يونيه، وسحباً ثالثاً في اليوم الأخير من الدورة، وذلك بغية إتاحة وقت كاف للدول التي سيجري استعراضها لكي تجري مشاورات وتقرّر ما إذا كان بوسعها تأكيد استعدادها للخضوع للاستعراض أو ما إذا كانت ترغب في طلب إعادة سحب القرعة.

٦- وما زال يتعيّن اتخاذ قرار نهائي بشأن طلب إحدى الدول الأطراف التأجيل للمرة الثانية، وسيُنظر في هذه المسألة مجدداً خلال الدورة المستأنفة.

٧- وسحب المدير التنفيذي للمكتب القرعة فيما يخص المجموعة الأولى من الدول المستعرضة. وسحب ممثلو المجموعات الإقليمية والأمانة القرعة فيما يخص بقية الدول الأطراف المستعرضة. ووافق الفريق على طلب قدّمه الاتحاد الروسي لخلط الصندوقين اللذين يحتويان بطاقات القرعة الخاصة بمجموعة الدول الآسيوية ومجموعة دول أوروبا الشرقية لسحب القرعة فيما يخص الدولة الطرف المستعرضة من المنطقة الجغرافية.

الدروس المستخلصة

٨- كان معروضا على الفريق للنظر في البند ٢ من جدول الأعمال الوثيقة CAC/COSP/IRG/2011/2، مذكرة من الأمانة عن الاستعراضات القطرية: الدروس المستخلصة

من السنة الأولى لدورة الاستعراض الحالية، والوثيقة CAC/COSP/IRG/ 2011/CRP.3، مذكّرة عن متوسط المدة اللازمة للاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنة الأولى من الدورة الحالية لآلية الاستعراض. وقدّم أمين مؤتمر الدول الأطراف معلومات محدّثة بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة بالسنة الأولى من عمل الآلية. وذكر أنّه إثر إرجاء بعض الدول لمشاركتها في الاستعراض وإعراب دول أخرى عن استعدادها لتقديم موعد استعراضها طوعاً في إطار المجموعات الإقليمية، بلغ عدد الدول الأطراف التي أكّدت استعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى ٢٦ دولة من أصل ٣٤ دولة طرفاً تمّ اختيارها أولاً لاستعراضها. وقدّمت ٢٥ دولة طرفاً قائمة تقيّمها الذاتي المرجعية بحلول تاريخ الاستعراض، وقدّمت ٤٦ دولة طرفاً مستعرضة نتائج استعراضاتها المكتوبة إلى الأمانة لتحيلها إلى الدول الأطراف المستعرضة المعنية. وأشارت ٢٠ دولة طرفاً مستعرضة إلى أنّها ستطلب مزيداً من وسائل الحوار المباشر أو أنّها تنظر في طلب هذه الوسائل: فأُجريت ١٣ زيارةً قطريةً وعُقد اجتماع مشترك واحد في فيينا؛ وفي ٧ حالات أخرى، يجري التشاور على تحديد مواعيد نهائية لإجراء زيارات قطرية عقب دورة الفريق الثانية. وبيّن أمين المؤتمر أن الآجال الزمنية الاسترشادية الواردة في المبادئ التوجيهية للخبراء والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية كثيراً ما مُدّدت. وقد قدّمت الدول الأطراف المستعرضة ردودها الكاملة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون فترة متوسطها ٤.٥ أشهر (بدلاً من شهرين)، وعلى الاستعراضات المكتوبة الخاصة بها في غضون شهر ونصف (بدلاً من شهر واحد).

٩- وأثنت الدول الأطراف المشاركة في عمل الآلية في السنة الأولى على التعاون البناء الذي ساد بين الدول الأطراف في سياق الاستعراضات القطرية. وأشار إلى أنّ عمل آلية الاستعراض قد حقّق انطلاقة جيدة وإنّ كان هناك مجالاً للتحسين. وأشار إلى الحاجة إلى توخّي المرونة في الوفاء بالمواعيد الاسترشادية المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للاستعراض، ولا سيما ما ينطوي منها على احتياجات الترجمة. وأشار إلى أنّ دولة طرفاً مختارة للاستعراض في السنة الأولى لم تُعرب بعد عن استعدادها للخضوع للاستعراض رغم الجهود المتكرّرة التي بذلها رئيس مؤتمر الدول الأطراف والأمانة للحصول منها على بلاغ بهذا الشأن، فأكد المتكلّمون على أهمية تقديم الردود والتعاون، وأعربوا عن أملهم في عدم تكرار حالات من هذا القبيل في المستقبل. ودعا المتكلّمون أيضاً الدول الأطراف التي لم تقدّم بعد قوائم بأسماء خبراءها الحكوميين إلى القيام بذلك.

١٠- وشدّد المتكلّمون فيما يخصّ المراحل الأولية من عملية الاستعراض على الدور البالغ الأهمية لجهة الاتصال المعيّنة بموجب الفقرة ١٧ من الإطار المرجعي في تنسيق عملية

الاستعراض، سواء على صعيد إعداد الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية أو إجراء الاتصالات مع الخبراء والأمانة. ومن جانب الدول المستعرضة، قال المتكلمون إنهم شكّلوا أفرقة تتوافر فيها طائفة واسعة من الخبرات للتعليق على عملية الاستعراض. وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم لعدم تمكّن جميع الخبراء من المشاركة في الزيارات القطرية بسبب القيود المالية المتصلة بتغطية تكاليف مشاركة البلدان النامية في الزيارات، والتي أجبرت الأمانة على دعم مشاركة خبيرين فحسب من كل بلد. ورحّب المتكلمون بالمساعدة التي قدّمتها الأمانة طوال عملية الاستعراض، بدءاً بتوفير فرص التدريب لجهات الاتصال والخبراء المستعرضين، التي اعتُبرت عنصراً بالغ الأهمية لأداء أعمالهم في الاستعراضات.

١١ - وقدّم ممثل للأمانة الصيغة المحدّثة من برامجية قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وتهدف العناصر المحدّثة إلى تذليل التحديات التي واجهتها الدول المستعرضة في السنة الأولى، من خلال تعزيز سهولة استخدام البرامجية من الناحية التكنولوجية وتبسيط الأسئلة، مع الحفاظ على المضمون الموضوعي للأداة بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر. وأشار المتكلمون إلى قائمة التقييم الذاتي المرجعية باعتبارها أداة مفيدة لجمع المعلومات، ودعوا إلى استخدامها ونشرها على نطاق واسع، ولا سيّما من أجل تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية. وأشار المتكلمون إلى تجاربهم في مجال استكمال الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية أو تحليلها، وأفادوا بمعلومات بشأن المجالات التي يمكن تحسينها على الصعيدين التقني والموضوعي. وأشار المتكلمون إلى أنّ المعلومات الوفيرة المقدّمة يمكن أن تنطوي على تحديات، إلّا أنهم شدّدوا في الوقت نفسه على الحاجة إلى توفير مستوى معيّن من التفاصيل يمكن من إجراء استعراض موضوعي. وأكد المتكلمون، في حالة لزوم الترجمة، على ضرورة كفاءة توفير ترجمة عالية الجودة في جميع مراحل عملية الاستعراض. وأفاد بعض المتكلمين بمعلومات عمّا اضطلعوا به من جهود لإشراك أصحاب الشأن المعنيين من خلال نشر الردود أو تعميمها بالاتصال الحاسوبي المباشر. ودعا المتكلمون الدول التي سيجري استعراضها في السنوات المقبلة إلى بدء التحضيرات لاستكمال ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية في مرحلة مبكرة.

١٢ - وشدّد المتكلمون على أهمية العمل على تحقيق نتائج الاستعراض المكتبي، لتحقيق أهداف منها التحضير للزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة في فيينا، عندما يطلب ذلك. واعتُبر تنظيم المؤتمرات عبر التواصل بالهاتف أو بالفيديو وتبادل الرسائل الإلكترونية في تلك المرحلة قيّماً للغاية. وأشار في هذا الصدد إلى الصعوبات التقنية التي تشوب عقد المؤتمرات بالتواصل الهاتفي في بعض الأحيان، ولا سيّما على صعيد وضوح الاتصالات.

١٣- وأفيد أيضا بتجارب إيجابية فيما يتعلق بمرحلة الحوار، بما في ذلك تبادل الآراء عن طريق الهاتف أو المؤتمرات المعقودة بالفيديو وسائر وسائل الحوار المباشر. ونوّه بعض المتكلمين بالزيارات القطرية التي تبين أنها تنطوي على إمكانيات كبيرة لتعميق فهم المعلومات المقدمة والمساعدة على إعداد تقارير قطرية دقيقة وشاملة. وتحدث بعض المتكلمين عن مشاركة أصحاب الشأن الوطنيين المعنيين، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية خلال مرحلة الحوار وإعداد التقارير. وأشار أحد المتكلمين إلى التبعات المالية التي قد تقع على عاتق البلدان المستعرضة من جراء عملية الاستعراض، مشيراً على سبيل المثال إلى حلقات العمل الخاصة بالتحقق من صحة المعلومات على الصعيد الوطني. وأشار المتكلمون إلى ضرورة التحضير للزيارات القطرية أو الاجتماعات المشتركة في فيينا في وقت مبكر، بغية الاستفادة القصوى منها بهدف إعداد تقارير الاستعراض القطرية. واعتُبر توجيه المستعرضين للأسئلة أو التعليقات إلى من سيلتقون بهم من أصحاب الشأن في وقت مبكر مفيداً لإتاحة ما يكفي من الوقت لأصحاب الشأن هؤلاء لتحضير ردودهم. وسلّط الضوء كذلك على الفرصة التي توفرها الزيارات القطرية لإجراء تبادل حقيقي للخبرات ومناقشة الممارسات الجيدة مع المستعرضين. وأفاد أحد المتكلمين بمعلومات عن التجربة الإيجابية التي مثلها الاجتماع المشترك الذي عُقد في فيينا في سياق أحد الاستعراضات القطرية، ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن عقد هذا الاجتماع في فيينا حال دون مشاركة طائفة أوسع من أصحاب الشأن الوطنيين. وأبرز المتكلمون أيضاً فائدة جلسات استخلاص المعلومات خلال الزيارات القطرية سواء بين الخبراء المستعرضين أو مع جهات الاتصال المعيّنة في الدول المستعرضة، وذلك بغية الاستفادة على نحو كامل من الميزات التي تتيحها فرص الحوار المباشر. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الزيارات القطرية توفر فرصة ممتازة للحوار ليس فقط مع البلد المستعرض، وإنما بين الدولتين الطرفين المستعرضتين أيضاً، لكي تتفقا على الاستنتاجات والملاحظات، فاقترح تمديد فترة الزيارات القطرية لتتجاوز الممارسة الحالية التي تقتصر على يومين أو ثلاثة أيام.

١٤- وأشار إلى أن الحواجز اللغوية قد أثارت صعوبات في سياق بعض الاستعراضات. فشُدّد على أهمية توخّي المرونة والتعاون وتوفير التمويل الكافي لخدمات الترجمة التحريرية والشفوية. وأشار إلى أهمية كفالة جودة خدمات الترجمة التحريرية والشفوية طوال مراحل عملية الاستعراض، ورحّب المتكلمون بما تبذله الأمانة من جهود لتوفير ترجمة دقيقة للمواد المكتوبة في الوقت المناسب. واقترح حلّ مفاده إدراج مجموعة معيارية من القوانين الوطنية

ذات الصلة في المكتبة القانونية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على نحو يكفل توافرها خلال الاستعراضات.

١٥- وفيما يتعلق بنتائج الاستعراضات، أشار بعض المتكلمين إلى التوصيات المقدّمة في التقرير أو خلال مرحلة الحوار، وأفادوا بأنّ بعضها قد عُولج في تلك الأثناء في إطار نظمهم الوطنية. وشدّد المتكلمون على أنّ عملية الاستعراض ستمكّنهم من تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وطرح أحد المتكلمين سؤالاً يتعلق بكيفية مراعاة تقارير الاستعراض القطرية ليس فقط للأحكام الإلزامية في الاتفاقية وإنما للأحكام غير الإلزامية فيها أيضاً، وكذلك للممارسات الجيدة الآخذة في التطوّر، باعتبارها أسساً مرجعية لتقديم التوصيات. ومع الإشارة إلى ضرورة كفالة الاتساق بين مختلف التقارير، أُقرّ أيضاً بأنّ الاتفاق على هذه التقارير يجري بين البلد المستعرض والدولتين المستعرضتين. ولئن أُقرّ بأنّ قائمة التقييم الذاتي المرجعية توفّر مستوى معيّناً من التفاصيل يمكن أن يفيد في تحليل المعلومات وفهمها فهماً كاملاً، فقد أكّد أحد المتكلمين على ضرورة إيجاز المعلومات في سياق الاستعراض بغية إعداد تقارير تسهل قراءتها. وأبلغ عدّة متكلمين الفريق بعزمهم على نشر الصيغة النهائية من تقارير الاستعراض القطرية الخاصة ببلدانهم.

××× -١٦

××× -١٧